الأمن الغذائيّ والمائيّ العربيّ: أزماتٌ مُتراكمة ومبادراتٌ واعدة

قراءة في تقرير مؤسّسة الفكر العربيّ الرابع عشر للتنمية الثقافيّة

إعداد أ.د. معين حمزة
الأمين العام السابق للمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان

أصدرت مؤسّسة الفكر العربيّ تقريرها الرابع عشر للتنمية الثقافيّة بعنوان **"الأمن الغذائيّ والمائيّ العربيّ: أزماتٌ مُتراكمة ومبادراتٌ واعدة"** متضمّنًا عشرين فصلًا أعدّها نخبة من الباحثين والخبراء العرب والدوليّين، بإشراف الدكتور هنري العويط وبتنسيق وتحرير الدكتور معين حمزة والدكتور عمر البزري. يأتي هذا الإصدار في لحظة فارقة يشهد فيها العالَم العربيّ تفاقمًا غير مسبوق للأزمات الغذائيّة والمائيّة، بفعل تداخل آثار تغيّر المناخ مع النزاعات المسلّحة والضغوط الاقتصاديّة والاجتماعيّة وضعف البنى التحتيّة. والتقرير، إذ يقدّم قراءة معمّقة وشاملة للواقع الراهن، يتجاوز حدود التشخيص إلى رصد فجوات السياسات بعد أكثر من عقد على إطلاق أهداف التنمية المستدامة، ويطرح رؤية استشرافيّة تدعو إلى حلول مبتكرة، واستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتيّة، وتعزيز التكامل العربيّ بما يضمن فعاليّة أكبر في مواجهة التحديات.

في ظلّ تفاقم الأزمات الصحيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، لم يعد أكثر من ثلث سكّان العالَم قادرين على تحمّل تكاليف الغذاء الصحيّ، فيما تتزايد أعداد الجياع منذ مطلع القرن الحاليّ بوتيرة أسرع بفعل جائحة كوفيد-19 والصراعات العسكريّة والاضطرابات. وتُعدّ المنطقة العربيّة من بين الأكثر تأثّرًا، حيث يواجه صغار المزارعين تردّي نوعيّة التربة والجفاف وفقدان التنوّع الحيويّ، ما يدفع أعدادًا متزايدة منهم إلى هوامش الفقر الحضريّ. إنّ إعادة بناء النظم الغذائيّة تتطلّب دعم صغار المنتجين عبر سياسات حماية اجتماعيّة، وقروض ميسّرة، وتعاونيّات فعّالة، بالإضافة إلى الإدخال التدريجيّ لتقنيّات الزراعة الذكيّة لضمان أمن غذائيّ أكثر عدالة واستدامة.

لا يمكن فصل تشخيص واقع الأمن الغذائيّ والمائيّ العربيّ عن سياقاته السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولا عن موازين القوى العالميّة والإقليميّة المؤثّرة في خيارات السياسات الوطنيّة. فالأزمة، كما تخلص خاتمة التقرير الحاملة عنوانًا رمزيّاً هو "حتّى لا يستمرّ البناء على رمال متحرّكة"، ليست وليدة سببٍ واحد، بل نتاج تراكم وتفاعل عوامل داخليّة وخارجيّة: ضعف الحوكمة، وغياب السياسات المبنيّة على معطيات علميّة موثوقة، والنزاعات المسلّحة المستمرّة من عدّة عقود، والانقسامات السياسيّة الداخليّة والإقليميّة التي تُبنى في ظلّها القرارات على سياسات مؤقّتة، بدلًا من برامج طويلة الأمد. وعلى الصعيد الاقتصاديّ، فقد تراجع متوسّط نصيب الفرد من الناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقيّ في العالَم العربيّ بنحو 3.7 في المائة بين عامي 2015 و2022، في مقابل زيادة عالميّة تجاوزت 10 في المائة، فيما لا يتجاوز التكامل الاقتصاديّ بين الدول العربيّة 14 في المائة

من تجارتها الخارجيّة، مقارنةً بأكثر من 60 في المائة داخل الاتّحاد الأوروبيّ ونحو 50 في المائة في رابطة آسيان. وما يعانيه العالَم العربيّ ليس مجرّد خللٍ في الأرقام، بل فشل في توظيف الموارد لخدمة التنمية، وتكريس للريعيّة على حساب الإنتاج.

في قلب هذه الصورة المركّبة، تبرز هشاشة النظام الغذائيّ العربيّ بوضوح. فقد كشفت الأزمات العالميّة والإقليميّة المتلاحقة، هشاشة منظومة استيراد الغذاء في المنطقة، إذ يستورد كثير من الدول العربيّة أكثر من 90 في المائة من استهلاكها الغذائيّ، من دون تنسيقٍ إقليميّ يُذكر في التخزين أو الاستجابة للطوارئ. ويعيش نحو 131 مليون عربيّ، بحسب بعض فصول التقرير، تحت خطّ الفقر الغذائيّ، بينما تشير مقاطع أخرى منه إلى أنّ الرقم يقارب 100 مليون شخص، وفي الحالتين فإنّ الأعداد جسيمة بما يكفي لتصنيف الجوع تهديدًا وجوديًّا لا ظاهرة اجتماعيّة عابرة. ويتقاطع هذا الواقع مع فجوات اجتماعيّة أعمق، إذ يعادل دخل المرأة في المنطقة العربيّة ربع دخل الرجل تقريبًا، فيما يعاني ثلث السكّان من الجوع في وقتٍ يعاني فيه ثلث آخر من السمنة، وهو تناقض يعكس اختلالًا بنيويًّا في أنماط الإنتاج والاستهلاك أكثر ممّا يعكس ندرة الموارد وحدها. وفي موازاة ذلك، يُفقَد أو يُهدر نحو ثلث إجماليّ الغذاء المنتَج عالميًّا للاستهلاك البشريّ سنويًّا عبر مختلف مراحل سلسلة القيمة الغذائيّة، وتتفاقم هذه الظاهرة في المدن الكبرى المكتظّة التي يقطنها أكثر من 70 في المائة من سكّان منطقة البحر المتوسّط، ما يجعل معالجة الفاقد والهدر الغذائيّ مدخلًا عمليًّا لتخفيف الضغط عن الموارد الطبيعيّة من دون الحاجة إلى مزيدٍ من الإنتاج.

أمّا المياه، فتمثّل حجر الزاوية في معادلة الأمن الغذائيّ العربيّ بأكملها. فرغم أنّ سكّان المنطقة العربيّة يشكّلون نحو 5.5 في المائة من سكّان العالَم، فإنّهم لا يحصلون إلّا على 2 في المائة من إجماليّ الأمطار السنويّة عالميًّا، و1.3 في المائة فقط من الموارد المائيّة المتجدّدة على مستوى الكوكب. ولا يتجاوز سنويًّا متوسّط نصيب الفرد من المياه المتجدّدة 250 مترًا مكعّبًا، وهو رقم أقلّ بكثير من خطّ الفقر المائيّ المقدّر بنحو 1000 مترٍ مكعّب سنويًّا، فيما يواجه أكثر من ثلثي سكّان المنطقة مستويات حرجة من الإجهاد المائيّ. ويزيد الأمر تعقيدًا أنّ أكثر من 60 في المائة من الموارد المائيّة السطحيّة في المنطقة تأتي من خارج حدودها، ما يجعل السيادة المائيّة قضيّة بالغة الحساسيّة، خصوصًا مع استمرار دول الجوار غير العربيّة، كإثيوبيا وتركيا وإسرائيل، في إقامة السدود والاستئثار بمياه الأنهار العابرة للحدود من دون مراعاةٍ كافية لحصص البلدان العربيّة. وتتفاقم هذه الضغوط مع تراجع مناسيب الأنهار، وتكرار موجات الجفاف، وتلوّث المياه الجوفيّة والسطحيّة، وضعف كفاءة الاستخدام، وغياب التنسيق الإقليميّ في إدارة الموارد المائيّة المشتركة. ويرى التقرير أنّ الحلول التقليديّة لم تعد كافية، وأن المطلوب هو دمج التكنولوجيا الحديثة بالمعرفة المحليّة عبر تحلية المياه وإعادة استخدام المياه العادمة، على أن تتحوّل هذه الخيارات من مبادرات هامشيّة إلى سياساتٍ وطنيّة شاملة ترتبط بحاجات المجتمعات المحليّة وتخضع لأنظمة رقابة فعّالة.

ويضاعف تغيّر المناخ من حدّة هذه التحدّيات، إذ تُعَدّ المنطقة العربيّة من أكثر مناطق العالَم تأثّرًا بتبعاته على الرغم من إسهامها المحدود في الانبعاثات العالميّة للغازات الدفيئة، بسبب محدوديّة مواردها المائيّة وضعف قدرتها المؤسّسيّة على التكيّف. وتشير بيانات التقرير إلى أنّ المنطقة ستشهد ارتفاعًا في درجات الحرارة وتراجعًا في معدّلات هطول الأمطار وتواترًا لحالات الجفاف تفوق المتوسّطات العالميّة، بما يهدّد بفقدان ما يصل إلى 30 في المائة من الإنتاج الزراعيّ بحلول منتصف القرن، ويجعل بعض مناطق الخليج العربيّ، بحسب توقّعات علميّة حديثة، غير صالحة للسكن خلال العقود المقبلة. وتبرز في هذا السياق بؤر ذات قابليّة تأثّر مرتفعة بشكلٍ خاصّ، من بينها جنوب غرب الجزيرة العربيّة والقرن الإفريقيّ ودلتا النيل. وقد استجابت بعض الدول العربيّة بصورة إيجابيّة للمساعي الدوليّة حيال المناخ، عبر التوقيع على اتّفاقيّة باريس وإطلاق استراتيجيّات وطنيّة للحياد الكربونيّ، مثل مبادرة "الحياد المناخيّ 2050" في الإمارات ومبادرة "السعوديّة الخضراء"، غير أنّ

الفجوة بين هذه التعهّدات وتنفيذها الفعليّ لا تزال واسعة، لا سيّما في الدول التي تُعاني من النزاعات وعدم الاستقرار السياسيّ وتراجع الأداء الاقتصاديّ.

في مواجهة هذا المشهد المتشابك من الأزمات، يخصّص التقرير حيّزًا واسعًا لاستعراض المبادرات الواعدة القادرة على قلب المعادلة. فالزراعة الذكيّة تبرز كأحد أهمّ مسارات التحوّل، إذ تعتمد على الاستشعار عن بُعد وأنظمة الريّ الذكيّ وتحليل البيانات الضخمة والروبوتات، وهي أدوات تُتيح إدارة دقيقة للموارد المائيّة والزراعيّة وتحسين الإنتاجيّة والجودة كمًّا ونوعًا، وتفتح في الوقت نفسه فرص عملٍ جديدة في الأرياف تُسهم في كبح موجات الهجرة نحو المدن. غير أنّ انتشار هذه التقنيّات لا يزال محدودًا للغاية بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار وضعف البنية الرقميّة وقصور برامج تدريب المزارعين، وتفتّت الملكيّة الزراعيّة، وهو ما يستدعي سياسات وطنيّة داعمة للتحوّل الرقميّ ومنصّات إقليميّة ووطنيّة لتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا. وتتكامل هذه المقاربة مع توظيف تقنيّات أخرى واعدة كالذكاء الاصطناعيّ وإنترنت الأشياء والطائرات المسيّرة ونظم المعلومات الجغرافيّة، إضافةً إلى الزراعة العموديّة في المناطق الحضريّة، وكلّها أدوات يمكن أن تُحدث نقلةً نوعيّة في منظومات الإنتاج المستقبليّة، شرط أن ترافقها سياسات إرشاديّة وتشريعيّة تضمن توطين هذه التكنولوجيا ونقل المعارف إلى المزارعين والشباب ورواد الأعمال.

يشكّل استثمار المياه العادمة المعالَجة أحد أبرز المسارات البديلة لسدّ العجز المائيّ المتفاقم، خصوصًا أنّ معدّل ما توفّره الأمطار في 19 من أصل 22 بلدًا عربيًّا لا يتجاوز 250 ملم سنويًّا، غالبًا في غضون أسابيع قليلة من فصل الشتاء. كما تبرز تجارب عربيّة متقدّمة في هذا المضمار، من بينها ما تقوم به السعوديّة في تحلية المياه وإعادة الاستخدام، وما تسعى إليه مصر والأردن من إعادة استخدام مياه الصرف الصحيّ وإدارة الخزّانات الجوفيّة بكفاءةٍ أكبر. وتترافق هذه الجهود مع توظيف متزايد للطاقات المتجدّدة في البيئات الريفيّة الجافّة، حيث يمكن أن يحقّق الريّ بالطاقة الشمسيّة في بلدان كالمغرب والأردن وعُمان وُفورات تصل نسبتها إلى 68 في المائة مقارنةً بالوقود الأحفوريّ، بما يتيح استرداد رأس المال المستثمر في غضون ثلاث إلى أربع سنوات فقط. وتندرج هذه الجهود ضمن مبادرات إقليميّة أوسع، مثل "مبادرة تيراميد" الهادفة إلى تسريع استخدام الطاقة المتجدّدة في منطقة البحر المتوسّط وإنتاج تيراواط منها بحلول عام 2030، وهي نماذج يرى التقرير أنّها قابلة للتعميم إذا ما ترافقت مع تمكين المجتمعات الريفيّة عبر التدريب ونقل التكنولوجيا.

وإلى جانب الزراعة الذكيّة، يستعرض التقرير طيفًا من الأساليب المستحدثة التي يطبّقها منتجو الأغذية حول العالَم، من التقنيّات الرقميّة إلى تطبيقات التكنولوجيا الحيويّة واستثمار مصادر الطاقة المتجدّدة، بهدف تحسين نوعيّة المنتجات وتقليص الآثار البيئيّة للأساليب التقليديّة في تصنيع الأغذية. غير أنّ التقرير يحذّر من أنّ بعض هذه التطبيقات لم ينل بعد ما يستوجب من تحرٍّ علميّ كافٍ للكشف عمّا قد يحمله من آثار صحيّة بعيدة المدى، ما يجعل الاستثمار في أبحاث السلامة الغذائيّة شرطًا أساسيًّا لتطوير التشريعات الحاكمة وحماية المستهلكين، مع ضرورة تصميم سياسات وطنيّة تراعي الظروف الخاصّة بكلّ بلدٍ عربيّ، تجنّبًا لمخاطر إحلال هذه التقنيّات محلّ اليد العاملة في الشرائح الفقيرة والمهمّشة التي تفتقر إلى فرص اكتساب المهارات الجديدة المطلوبة.

ولا يغفل التقرير البُعد الغذائيّ للاستدامة، إذ يدعو إلى تحوّل عربيّ نحو أنماط غذائيّة صحيّة ومُستدامة تحدّ من انتشار الأمراض المزمنة المرتبطة بسوء التغذية، مستشهدًا بتجربة النظام الغذائيّ المتوسّطيّ في تقليل مخاطر هذه الأمراض والحفاظ

على البيئة في آنٍ واحد. كما يقترح مبادرات عمليّة كبرامج التغذية المدرسيّة والدعم الغذائيّ الطارئ في أوقات الأزمات وحملات التوعية بأساليب التغذية الصحيّة، إلى جانب دعم الإنتاج المحليّ وسلاسل الإمداد. وفي السياق ذاته، يشدّد التقرير على أهميّة معالجة هدر الغذاء في المدن، مستفيدًا من التجربة الأوروبيّة في هذا المجال، ويوصي بتوجيه الجهود نحو معالجة الخسائر التي تقع في المراحل المبكرة من سلاسل التوريد، إسهامًا في تعزيز توافر الغذاء في المناطق الأكثر هشاشةً.

ويضع التقرير هذه التحوّلات المحليّة في سياقٍ عالميّ أرحب، إذ يرى أنّ التحدّي الأبرز الذي تواجهه البشريّة في القرن الحادي والعشرين يتمثّل في إطعام نحو 10 مليارات إنسانٍ بحلول عام 2050، مع العمل في الوقت ذاته على خفض انبعاثات الكربون الناجمة عن الأنشطة الزراعيّة وحماية موارد طبيعيّة آخذةً في التدهور، بحيث لم تعد الزراعة مجرّد نشاطٍ يوفّر الغذاء، بل ركيزة من ركائز استقرار الكوكب وصحّته وبقائه. وقد أضحى الأمن الغذائيّ أولويّةً جيوسياسيّة ملحّة، لا سيّما في مناطق تعاني هشاشةً مناخيّة وفقر تربة كمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في وقتٍ تتّجه فيه موازين القوى العالميّة نحو منطق تحالفات سياسيّة واقتصاديّة مفترسة قد يُستخدم فيها الغذاء نفسه سلاحًا، ما يستدعي إعادة تقييم الزراعة كرافعة استراتيجيّة للاستقرار والصحّة والسلام لا كمجرّد نشاط اقتصاديّ يحمل الكثير من الأعباء. ومن هذا المنظور العالميّ، ينتقل التقرير إلى مقاربة إقليميّة أكثر تفصيلًا، إذ يرصد أوضاع الزراعة في مجموعات جغرافيّة عربيّة متمايزة: بلاد المشرق، وبلاد الخليج، وبلدا وادي النيل، وبلاد شمال إفريقيا، وبلاد القرن الإفريقيّ مع اليمن، لتبيان الفوارق البنيويّة بين هذه المجموعات في الإنتاج والاستيراد والتصدير، مع التنبيه إلى أنّ ضعف البنية التحتيّة، من شبكات الكهرباء والإنترنت في الأرياف إلى التكلفة الباهظة التي يتحمّلها صغار المزارعين، يظلّ عائقًا مشتركًا أمام تحقيق تحوّل رقميّ مُستدام في القطاع الزراعيّ عبر مختلف هذه المناطق.

وتقدّم منطقة المغرب العربيّ مثالًا دالّاً على حدّة هذه التحدّيات، إذ عانت خلال العقود الأخيرة من انخفاض حادّ في معدّلات هطول الأمطار وتكرار متزايد لفترات الجفاف رافقه ارتفاع في درجات الحرارة، ما أدّى إلى تراجع نصيب الفرد من المياه وانتشار الاعتماد المفرط على المياه الجوفيّة غير المتجدّدة، وانعكس ذلك في تدنّي الإنتاج وتقلّص المساحات المزروعة وارتفاع أسعار الموادّ الغذائيّة وتزايد الهجرة من الريف إلى المدن. ويقترح التقرير في هذا السياق إصلاحات بنيويّة تضع الإنسان والبيئة في صلب نماذج تنمويّة مرنة، تشمل بناء السدود وتحلية المياه المالحة ومعالجة المياه العادمة وتقنيّات الريّ الأكثر فعاليّة، إلى جانب تحديث جذريّ للقطاع الزراعيّ عبر بذور مقاومة للجفاف وزراعات أكثر مرونة، بما يعزّز قدرة المنظومة الغذائيّة على الصمود أمام صدمات المناخ.

ولا ينفصل هذا البُعد الزراعيّ والمائيّ عن مسارات التنمية البشريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الأوسع في البلدان العربيّة، والتي تتأثّر بشكلٍ خاصّ بالنزاعات، وفي مقدّمتها الجرح النازف في فلسطين، وبظواهر الفقر والجوع والبطالة التي تُستخدم مؤشّرات أداء لقياس مستويات التنمية البشريّة في المنطقة. ويقترح التقرير في هذا الإطار تبنّي التنمية الرقميّة وتوظيف الذكاء الاصطناعيّ لمواجهة هذه التحدّيات، منسجمًا مع الدعوات الدوليّة إلى إعادة النظر في موقع الإنسان وإمكاناته في عصر الذكاء الاصطناعيّ. وتتقاطع هذه المسارات مع ضرورة تبنّي استجابات متكاملة تربط الأمن المائيّ والغذائيّ بأهداف التنمية المستدامة، وخصوصًا الهدف السادس المتعلّق بالمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحّيّ، والهدف الثاني المتعلّق بالقضاء على الجوع، عبر تخطيط عابر للقطاعات يأخذ بعين الاعتبار الترابط بين الماء والطاقة والغذاء، ودور الواردات من "المياه الافتراضيّة" في تخفيف حدّة الندرة المحليّة من دون المساس بالإنتاجيّة الزراعيّة. كما يشدّد التقرير على أهميّة بناء أنظمة إدارة قادرة على

التكيّف مع الكوارث والأزمات المتكرّرة التي تنال من الأمن الغذائيّ والمائيّ في المنطقة العربيّة ومنطقة البحر المتوسّط عمومًا، بما يضمن المرونة اللّازمة للأنظمة الزراعيّة في زمنٍ يغلب عليه عدم الاستقرار.

ويشكّل الاستثمار في البحث العلميّ والابتكار حجر الأساس الذي لا غنى عنه لبناء منظومات زراعيّة وغذائيّة مستقرّة ومستدامة، إذ لا يمكن للانتقال إلى الزراعة الذكيّة والتكنولوجيّات المستدامة أن يتمّ من دون دعم أكاديميّ وأنشطة بحثيّة موجّهة نحو حيازة التقنيّات المناسبة وتوطينها وتمويل تجاربها الميدانيّة وتحفيز الشركات الناشئة. غير أنّ هذا التحوّل لا يكتمل من دون منظومةٍ بحثيّة متكاملة تربط الجامعات والمراكز البحثيّة بالقطاع الخاصّ، وتحفّز التعاون العربيّ المشترك في تطوير التكنولوجيا وتكييفها مع الظروف المحليّة. وفي هذا الإطار، تبرز مبادرة "المختبرات الحيّة" كنموذج مبتكر لتعزيز مرونة نظم الأغذية الزراعيّة في منطقة البحر المتوسّط، من خلال إشراك الباحثين والمزارعين والمؤسّسات والشركات وهيئات المجتمع المدنيّ ضمن أطر تشاركيّة تفضي إلى حلول محليّة متكيّفة تدمج الأبعاد التكنولوجيّة والاجتماعيّة والتنظيميّة معًا، مع اقتراح إنشاء شبكة إقليميّة من هذه المختبرات لتسريع التعاون الإقليميّ وتعزيز الجهود لتطوير حلول محليّة أكثر تكيّفًا مع الخصوصيّات البيئيّة والاجتماعيّة لكلّ منطقة.

ويُعيد التقرير التذكير بأنّ الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2015 أهداف التنمية المستدامة، ومن ضمنها القضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030، غير أنّ ثلثي الزمن المخصّص لتحقيق هذه الغايات قد انقضى من دون إحراز القدر المطلوب من النتائج، ما يجعل تغيير الأساليب المتّبعة أمرًا بالغ الإلحاح. ويلاحظ التقرير أنّ جهود الأطراف الداعمة لهذه الأهداف ما زالت تنكبّ في كثيرٍ من الأحيان على عقد مؤتمرات دوليّة تكرّر مقرّراتها، رغم الوعي بأنّ كثيرًا منها لا يُنفَّذ على أرض الواقع، وهو ما يفرض إعطاء الأولويّة لإرادة سياسيّة فعليّة تستثمر التقنيّات الرائدة المتاحة، وفي مقدّمتها الذكاء الاصطناعيّ وأنظمة الاتّصالات، في جمع بيانات موثوقة ومعالجتها بما يرشد صنّاع القرار إلى تغييرات حقيقيّة تقرّب العالَم من تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

كما يربط التقرير الأمن الغذائيّ والمائيّ بمسارات التنمية البشريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الأوسع، وبإدارة الكوارث والأزمات، وبإدارة مصادر المياه والطاقة ضمن رؤية متكاملة تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة بأفق 2030. ويخلص إلى أنّ الاستجابة الناجعة لهذه التحدّيات تستدعي الانتقال من مفهوم "تأمين الغذاء" الضيّق إلى مفهوم أرحب هو "حوكمة الأمن الغذائيّ"، الذي يدمج الإنتاج بالاستهلاك، ويربط السياسات الزراعيّة بالسياسات الاجتماعيّة والصحيّة والبيئيّة، ويطوّر سلاسل قيمة غذائيّة قادرة على الصمود أمام تقلّبات المناخ والأسواق العالميّة على حدٍّ سواء.

لا يكتفي التقرير العربيّ الرابع عشر للتنمية الثقافيّة الذي أصدرته مؤسّسة الفكر العربيّ بالتشخيص، بل يوجّه نداءً عاجلًا إلى الحكومات والمؤسّسات العربيّة لتبني سياسات أكثر تكاملًا والاستثمار في الابتكار والبنية التحتيّة بما يضمن حماية الموارد الحيويّة ويعزّز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المتراكمة. وتدعو خاتمة التقرير صراحةً إلى إرساء "ميثاق عربيّ للأمن الغذائيّ والمائيّ"، يشكّل إطارًا جامعًا للتخطيط المشترك وتنسيق الاستثمارات وتبادل المعرفة والتكامل الإنتاجيّ وتوزيع الأدوار وفق الميزات النسبيّة لكلّ بلدٍ عربيّ. ويقترح أن يتضمّن هذا الميثاق آليّة عربيّة دائمة للرصد والإنذار المبكر، ومنصّات للابتكار الزراعيّ والمائيّ، وشبكات استراتيجيّة للأمن الغذائيّ، إلى جانب مشاركة فاعلة للقطاع الخاصّ والجامعات والمجتمع المدنيّ ضمن نموذج حوكمة تشاركيّ متعدّد المستويات. كما يقترح بناء نظام إقليميّ ذكيّ لتخزين وإنتاج وتوزيع السلع الأساسيّة،

كالقمح والزيوت والحبوب، يُدار عبر كيان مؤسّسيّ دائم ويُموَّل من صندوق عربيّ مشترك يعيد تعريف الأولويّات الاستثماريّة من منطلق الأمن القوميّ الجماعيّ لا الحسابات الوطنيّة الضيّقة.

ويؤكّد التقرير أنّ العدالة والاستدامة لا يمكن أن تتحقّقا إلّا عبر ضمان التوزيع العادل للموارد، وإشراك المواطنين في صنع القرار، وحماية النظم البيئيّة، وأنّ ذلك ليس خيارًا ثانويًّا بل شرط وجوديّ لاستمرار التنمية وضمان الاستقرار. فالمنطقة العربيّة تقف اليوم عند مفترق طرق تاريخيّ حاسم: إمّا الاستمرار في الاعتماد على أنظمة هشّة وعاجزة في مجالَي الغذاء والماء، أو الشروع في بناء منظومة متكاملة ومرنة قائمة على المعرفة والابتكار والتعاون الإقليميّ. وتفرض التحدّيات المناخيّة والجيوسياسيّة معًا تبنّي عقليّة جديدة واستثمارات طويلة الأمد في الإنسان والمؤسّسات والموارد الطبيعيّة. ورغم جسامة هذه التحدّيات، فإنّ المنطقة العربيّة تمتلك مقوّمات أساسيّة للنهضة، من طاقات بشريّة ومواقع جغرافيّة واستراتيجيّة وإمكانات فكريّة وافرة، غير أنّ التحوّل المنشود لن يتحقّق إلّا عبر شراكات متينة تجمع الحكومات بالمزارعين والباحثين والشباب والنساء ورواد الأعمال والمجتمع المدنيّ.

يخلص التقرير العربيّ الرابع عشر للتنمية الثقافيّة الصادر عن مؤسّسة الفكر العربيّ إلى أنّ تبنّي ميثاق عربيّ للتضامن الغذائيّ والمائيّ والمناخيّ لم يعد خيارًا سياسيًّا ظرفيًّا، بل التزامًا حضاريًّا وأخلاقيًّا تجاه موارد طبيعيّة مجهَدة ومهدّدة بالزوال. فالأمن الغذائيّ والمائيّ العربيّ ليس مسألة تقنيّة أو اقتصاديّة محضة، ولا حتّى مسألة أمن قوميّ فحسب، بل هو في جوهره قضيّة عدالة وسيادة وكرامة إنسانيّة، وقضيّة وجود تحدّد ملامح مستقبل الأجيال العربيّة المقبلة. وإذا ما أرادت الدول العربيّة أن تلحق بركب أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، فعليها الانتقال من ردود الفعل المحدودة إلى رؤى استباقيّة قائمة على الشفافيّة وتبادل الخبرات والاستفادة القصوى من التجارب الدوليّة الناجحة، بما يجعل من العلم والابتكار والتعاون الإقليميّ أدوات جامعة توحّد الجهود العربيّة بدل أن تبقيها مشتّتة بين حدود وطنيّة ضيّقة لا تتّسع لحجم التحدّيات المشتركة.

فالعِلم، كما تذكّر خاتمة التقرير، لا يمكن أن يُختزل داخل أطر وطنيّة ضيّقة، تمامًا كما لا يمكن أن يُنسَب "جدول الضرب" إلى جنسيّة بعينها؛ فما هو وطنيّ ليس علمًا، وما هو علم لا يعترف بالحدود. ومن هنا، يصبح تجاوز الانغلاق السياسيّ والهويّات الضيّقة لمصلحة بناء فضاء معرفيّ وإقليميّ منسجم يوظَّف فيه العلم أداةً جامعة لتعزيز الأمن المشترك مدخلًا لا غنىً عنه لأيّ تحوّل حقيقيّ. بهذا المعنى، يضع التقرير العربيّ الرابع عشر للتنمية الثقافيّة الصادر عن مؤسّسة الفكر العربيّ أمام صانعي القرار والباحثين والمجتمع المدنيّ والقطاع الخاصّ خارطة طريق متكاملة تُظهر أنّ الأمن الغذائيّ والمائيّ، بقدر ما هو تحدٍّ تقنيّ وبيئيّ، هو أيضًا اختبار جماعيّ لإرادة العرب في تحويل أزماتهم المتراكمة إلى فرص تحوّل حقيقيّ عبر معرفة مشتركة وابتكار متبادل وتضامن لا تحدّه الحدود الوطنيّة. ويختتم التقرير برسالة قويّة: لا يمكن الاستمرار في البناء على رمال متحرّكة؛ فالأزمات المتراكمة تهدّد الاستقرار العربيّ، لكنّ المبادرات الواعدة تتيح فرصًا للتحوّل، شرط توافر إرادة سياسيّة مشتركة، واستثمار أكبر في الابتكار والبنية التحتيّة، وتعاون إقليميّ يعزّز التكامل ويتيح تبادل الخبرات.

الإطار(1): <u>البنية العامّة للتقرير ومحاوره الرئيسة</u>

يتألّف التقرير من ثلاثة أبواب رئيسيّة يسبقها باب تمهيديّ وتليها خاتمة، ويضمّ 20 فصلًا أعدّها نخبة من الخبراء والباحثين العرب والدوليّين، وفق المحاور الآتية:

الباب التمهيديّ: الغذاء والماء في مواجهة مناخ متغيّر

يتناول أسس الأمن الغذائيّ والأمن المائيّ في الوطن العربيّ، والتحوّلات البيئيّة وتداعيات تغيّر المناخ والاحتباس الحراريّ على الموارد الطبيعيّة والتنمية المستدامة.

- الأمن الغذائيّ العربيّ: التحدّيات الراهنة ومسارات الاستدراك (معين حمزة، عمر البزري).
- الموارد المائيّة العربيّة: من الندرة إلى الاستدامة (رولا خضرا، وليد عبد الرحمن).
- العرب والتحوّلات البيئيّة في عالَم متغيّر (نجيب صعب).
- الاحتباس الحراريّ: الخطر الصامت على البيئة العربيّة (وليد خليل الزباري، سوزان العجاوي).

الباب الأوّل: الزراعة والغذاء والتحوّلات الذكيّة

يركّز على مستقبل الزراعة العربيّة في ظلّ المتغيّرات العالميّة، والزراعة الذكيّة، والتكنولوجيا الزراعيّة، وإعادة استخدام المياه العادمة، وأنماط الغذاء الصحيّ، والحدّ من هدر الغذاء، بما يعزّز استدامة نظم الإنتاج الغذائيّ.

- السباق العالميّ من الحقل إلى المائدة (سيباستيان أبيس).
- الزراعة العربيّة بين إرث الأرض وتحدّيات العصر (أيمن أبو حديد).
- الزراعة الذكيّة: بوّابة العرب نحو أمن غذائيّ مستدام (معين حمزة).
- المغرب العربيّ على مفترق الأمن الغذائيّ والمائيّ (محمد صديقي).
- المياه العادمة: مورد بديل لبيئة أكثر استدامة (راميا البقاعين).
- التحوّل العربيّ نحو غذاء صحّيّ ومستدام (نهلة حولّا).
- التكنولوجيا في خدمة الغذاء: مدخلات حديثة لمنظومات إنتاج المستقبل (عمر البزري).
- هدر الغذاء في المدن: خسارة تتضاعف (تيودورو ميانو).

الباب الثاني: تحدّيات السيادة ومعادلة البقاء

يعالج قضايا التنمية البشريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، والإدارة المتكاملة للمياه والغذاء، وأهداف التنمية المستدامة، والطاقة المتجدّدة، والقضاء على الفقر، وإدارة الكوارث والأزمات، ودور البحث العلميّ والمختبرات الحيّة في دعم الأمن الغذائيّ والمائيّ.

- مسارات التنمية البشريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلدان العربيّة (منيف رافع الزعبي).
- استجابات متكاملة لأمن المياه والغذاء في المنطقة العربيّة (غيث فريز).
- الأمن المائيّ والغذائيّ في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030 (خالد محمود أبو زيد).
- الطاقات المتجدّدة في البيئات الريفيّة الجافّة (جواد الخرّاز).
- الهدف الأمميّ لاجتثاث الفقر: هل هو حقًّا شبح يتلاشى؟ (فؤاد مراد).
- إدارة الكوارث والأزمات: من التأهّب إلى التعافي (فؤاد أبو سمرة).
- البحث العلميّ وتحقيق الأمن المائيّ والغذائيّ (حسّان التليلي).
- "المختبرات الحيّة": مبادرة رائدة لتعزيز نظم الغذاء والزراعة (أنجيلو ريكّابوني، سيموني كريستي).

الخاتمة

تستعرض أبرز النتائج والدروس المستفادة، وتقدّم مجموعة من التوصيات الاستراتيجيّة والسياسات المقترحة لتعزيز الأمن الغذائيّ والمائيّ في البلدان العربيّة، في ضوء التحدّيات المناخيّة والاقتصاديّة والجيوسياسيّة والتكنولوجيّة الراهنة.

يمكن تنزيل "الموجز التنفيذيّ" مجّانًا من موقع مؤسّسة الفكر العربيّ (arabthought.org)،

كما تتو افر النسخة الرقميّة الكاملة عبر Abjjad - Amazon - Neelwafurat